20030430-0002-2

إن مشروع التقرير المنجز منذ عدة أشهر، لا يحتاج أشهرا" لإخراجه من جارور الوزير. إن خروج الوزير من الوزارة لا يعفيه من أداء الفصل الأخير من مهمة أوكلت إليه، تتسم بكثير من الدقة والمسؤولية على حد تعبيره.

هــذا ما طالبنا به وهذا ما نطالب به الحكومة الجديدة، وقد تتجلبب اليوم بثقة المجلس النيابي، بأن تفتتح عهدها باتخاذ خطوات عملية سريعة، تضع حدا" لمعاناة الأهالي التي فاقت الثمانية وعشرون عاما" لدى بعضهم. ويمكن تلخيص الخطوات المطلوبة بـــــ:

- **نشـــر تقرير هيئة تلقي الشكاوى المفترض أن يتضمن الكشف عن مصير ٢٣١٢ مفقودا" من المواطنين والمقيمين بشكل شرعي في لبنان(عدد الحالات التي سجلت لدى اللجنتين الرسميتين الأولى والثانية).**

- **تحديد عدد وأسماء الأحياء من المفقودين وأماكن تواجدهم. والإعلان عن عدد وأسماء الأموات منهم.**

- **إعلان رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء للرأي العام اللبناني خلاصة عملية البحث عن المفقودين. واتخاذ كافـــة الإجـــراءات المترتبة عن النتائج، وفي مقدمتها العمل الفوري من أجل إطلاق سراح الأحياء واستعادة رفات الموتى، مع ضرورة إقرار مشروع تعويض مادي ومعنوي لعائلات هؤلاء.**

فهل ما نطالب به أمر تعجيزي وتحقيقه يقع في خانة المستحيل؟
هل يعقل أن تستمر إقامة أم عصام الجبرية منذ٢١ عاما"، التي فرضتها على نفسها، حبيسة جدران المنزل خشية أن يعود عصام خلال غيبتها ولا تفتح له الباب بنفسها؟
ألا ترون معي أن معرفة الحقيقة، ومهما كانت قاسية، هي الطريق الوحيد لاخراج أم عصام ورفيقاتها من حالة الانتظار القاتلة، هي الطريق الأسلم التي تقود الأهالي الى تخطي مفاعيل افتقاد أحبتهم، فالتسامح فالمصالحة؟
ألا تعتقدون أن لفلفة الحقائق وطي الملفات على زغل هي الطريق الأقصر الى إعادة تفجير المجتمع من الداخل لا سمح الله؟
هل تريدون الخلاص معنا ومثلنا، أم نتحضر للصورة وعنوان الفيلم معد لنا سلفا"!
أعتقد أن الذهول ما زال يلفنا أمام تجربة العراق!!.. فيمالا تزال مأساتنا معلقة على حبال الدولة .

صيدا ٣٠ نيسان ٢٠٠٣